

الْعِطَارَةُ

فِي أَحْكَامِ الطَّهَارَةِ

تَأليفُ:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمسي

حفظه الله ونفعنا به



العطارة

في أحكام الطهارة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

الْعِطَارَةُ

فِي أَحْكَامِ الطَّهَارَةِ

تَأْلِيفُ:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأخرسي

حَفِظَهُ اللَّهُ رَوْعَاهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، هَادِي الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، قُدْوَةِ الْمُؤَحِّدِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْغُرِّ الْمَيَامِينِ الْمُتَّبِعِينَ الصَّادِقِينَ.
أَمَّا بَعْدُ:

اعْلَمَ رَحِمَكَ اللَّهُ؛ أَنَّ شَرِيْعَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ نَاسِخَةٌ لِجَمِيعِ شَرَائِعِ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَهَا دِينًا، فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ، وَهُوَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ.
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ٨٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ١٩].

* وَاللَّهُ تَعَالَى خَصَّ شَرِيْعَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، بِأَحْكَامٍ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، لَيْسَتْ فِي غَيْرِ رِسَالَتِهِ ﷺ، مِنْ ذَلِكَ: «أَحْكَامُ الطَّهَارَةِ»، وَهِيَ مَفْرُوضَةٌ فِي الشَّرِيْعَةِ الْمُطَهَّرَةِ؛ بَلْ

هي من أعظم الواجبات فيها، ومن لم يتمكّن من معرفتها، فقد فاته النهج القويم في الدين: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥].^(١)

* وقد وضعت لأحكام الطهارة الأسباب لحفظها، ومعرفتها؛ بل وضعت لها: قواعداً، وصواباً، لتيسير الفهم والحفظ، لمعرفة فقهاء في الدين.

* فيجب العناية بأحكام الطهارة، جملةً وتفصيلاً، فإن ذلك من فرض العين على كل مسلم، ومسلمة.

* ولا يتحقق كمال الفقه في أحكام الطهارة في المسلم، إلا وقد فهم أدلة الوحيين، بفهم القرون المفضلة، والأئمة من أهل الحديث.

قال تعالى: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ [النحل: ٤٣].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

* بل ولا تتحقق معرفة الفقه في أحكام الطهارة إلا بمعرفة صحيح الحديث من ضعيفه في أحكام الطهارة؛ فيعمل بالأحاديث الصحيحة، وتجتنب الأحاديث الضعيفة فيها.^(٢)

(١) قلت: ومن يعمد إلى مذهب إمام، ولا يخرج عنه، فهو مقلد؛ بل هو أشبه بالعامي، فهذا لا بد أن لا يكون على المنهج القويم.

(٢) قلت: وهناك من يعمد إلى مذهب إمام، بأدلتيه، ولو كانت ضعيفة، نعوذ بالله من الخذلان.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ﴾ [النَّجْمُ: ٣٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ

مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٣١].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ١

ص ١٥٠): (فَلَا يُعْلَمُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ يُخَالِفُ الْعَقْلَ أَوْ السَّمْعَ الصَّحِيحَ؛ إِلَّا وَهُوَ عِنْدَ

أَهْلِ الْعِلْمِ ضَعِيفٌ، بَلْ مَوْضُوعٌ، بَلْ لَا يُعْلَمُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الْأَمْرِ

وَالنَّهْيِ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَرْكِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

مَنْسُوخٌ، وَلَا يُعْلَمُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى نَقِيضِهِ، فَضَلًّا

عَنْ أَنْ يَكُونَ نَقِيضُهُ مَعْلُومًا بِالْعَقْلِ الصَّرِيحِ الْبَيِّنِ؛ لِعَامَّةِ الْعُقَلَاءِ، فَإِنَّ مَا يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ

الصَّرِيحِ الْبَيِّنِ أَظْهَرُ مِمَّا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالْإِجْمَاعِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ.

* فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مَا يُعْلَمُ نَقِيضُهُ بِالْأَدِلَّةِ الْخَفِيَّةِ؛

كَالْإِجْمَاعِ وَنَحْوِهِ، فَإِنَّ لَا يَكُونُ فِيهَا مَا يُعْلَمُ نَقِيضُهُ بِالْعَقْلِ الصَّرِيحِ الظَّاهِرِ: أَوْلَى

وَأَحْرَى). اهـ

* فَكَمَا يَحْتَاجُ الْمُسْلِمُ إِلَى مَعْرِفَةِ فَهْمِ الْأَحْكَامِ؛ فَإِنَّ حَاجَتَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ صِحَّةِ

أَدِلَّتِهَا مِنْ ضَعْفِهَا أَشَدُّ.

* فَمَنْ أَرَادَ سَدَادَ الْفَهْمِ، وَهِدَايَةَ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، فَلْيَعْمَدْ إِلَى التَّمَسُّكِ

بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَفَهْمِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ، وَأُمَّةِ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مِنْ

السَّقِيمِ، حَتَّى يَتَرَجَّحَ لَدَيْهِ قَوْلُ الصَّوَابِ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يُوسُفُ: ٧٦].

قُلْتُ: فَمَنْ عَرَفَ فِقْهَ أَيْمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، وَأَدَلَّتْهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالسُّنَنِ، وَالْأَثَرِ، وَعَرَفَ الصَّلَةَ بَيْنَهُمْ، وَبَيَّنَّ الْأَدِلَّةَ مِنْ فِقْهِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَاتَّبَاعِهِمْ، وَعَمَلِهِمْ، عَرَفَ وَجْهَ التَّرْجِيحِ الصَّحِيحِ؛ عِنْدَ الْخِلَافِيَّاتِ فِي الْأَحْكَامِ.^(١)

قُلْتُ: وَالْمُصِيبُ وَاحِدٌ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَالْحَقُّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَاحِدٌ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ مَأْمُورُونَ بِطَلْبِهِ، وَاتِّفَاقُهُمْ عَلَيْهِ مَطْلُوبٌ، وَالْإِخْتِلَافُ حِينَئِذٍ: مِنْهَيْ عَنَّهُ فِي الدِّينِ.^(٢)

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا

يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ

لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ

لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النَّحْلُ:

١١٦].

(١) وَهَذَا الْمَسْلُوكُ، حَادٍ عَنهُ الْمُقَلَّدَةُ، فَضَلُّوا فِيهِ، وَوَقَعُوا فِي الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْفُرُوعِ، وَتَفَرَّدُوا بِأَقْوَالِ

شَاذَةٍ، بِحُجَّةٍ تَعْظِيمِ فِقْهِ السُّنَّةِ.

* وَهَذَا حَتَّى سَاقَهُمْ إِلَى بَاطِلٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَهَيَّبُونَ فَهَمَّ أَدِلَّةِ الْفِقْهِ، عَلَى خِلَافِ فَهَمِّ الْقُرُونِ الْمُفْضَلَةِ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «قَضَاءُ الْأَرْبِ فِي أَسْئَلَةِ حَلَبٍ» لِتَقْيِي الدِّينِ السُّبْحِيِّ الْكَبِيرِ (ص ٢٦٢).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [يُونُسُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٧].
* وَجَاءَ فِي حَدِيثِ: عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه؛ بِلَفْظٍ: (بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وَأَنَّ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ^(١).

قُلْتُ: فَلَا يَجُوزُ أَنْ نُنَازِعَ السَّلَفَ الصَّالِحَ فِي صُدُورِ أَحْكَامِهِمْ، لَا فِي الْأُصُولِ، وَلَا فِي الْفُرُوعِ فِي الدِّينِ: (لَا تُنَازِعُوا الْأَمْرَ أَهْلَهُ)^(٢).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ رحمته الله فِي «قَوَاطِعِ الْأَدِلَّةِ» (ج ٢ ص ٤٠٥): (وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَنَّ نَقْدَ الْأَحَادِيثِ مَقْصُورٌ عَلَى قَوْمٍ^(٣)، مَخْصُوصِينَ فَمَا قَبْلَهُ فَهُوَ الْمَقْبُولُ، وَمَا رَدُّهُ؛ فَهُوَ الْمَرْدُودُ). اهـ

قُلْتُ: وَمَنْ لَمْ يَجْمَعْ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَدِلَّةِ فِقْهَ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ تَابَعَهُمْ، فَلَيْسَ بِمُصِيبٍ لِلْفِقْهِ الصَّحِيحِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

* لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْفِقْهِ، هُوَ إِصَابَةُ الْفَهْمِ الصَّحِيحِ فِيهِ، ثُمَّ الْعَمَلُ بِهِ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ بِالْوَحْيِ وَفِقْهِهِ، وَهُوَ الْمَوْصَلُ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى.

* لِذَلِكَ بَيَّنْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ: «أَحْكَامِ الطَّهَارَةِ»، الَّتِي هِيَ أَصْلُ فِي الدِّينِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٢٠٠)، وَ(٧٩٥٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٠٩).

(٢) وَأَنْظَرُ: «قَوَاطِعِ الْأَدِلَّةِ» لِأَبِي الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٤٠٥ و ٤١١).

(٣) ثُمَّ ذَكَرَهُمْ: مِنْهُمْ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالْإِمَامُ ابْنُ مَعِينٍ، وَالْإِمَامُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَالْإِمَامُ ابْنُ رَاهَوِيَّةٍ، وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، وَالْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ، وَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ، وَالْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، وَالْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ تَعَالَى: «وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا» [طه: ١١٤].

* سَائِلًا رَبِّي الْأَجَلَ الْأَعْلَى، أَنْ يُثَبِّتَنِي عَلَى هَدْيِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، فِي فَهْمِ

الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنْ يَجْعَلَ أَعْمَالِي خَالِصَةً لِرُؤُوسِهِ الْكَرِيمِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

كُتِبَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى شَرْطِيَّةِ الطَّهَارَةِ فِي الصَّلَاةِ^(١)

(١) قَالَ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ» [المائدة: ٦].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٢٢١): وَظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ» [المائدة: ٦]، يُوجِبُ الْوُضُوءَ عَلَىٰ كُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ.

* فَدَلَّ قِيَامُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ وَصَلَوَاتِ بُوْضُوءٍ وَاحِدٍ عَلَىٰ أَنْ فَرَضَ الطَّهَارَةَ عَلَىٰ مَنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مُحَدَّثًا، دُونَ مَنْ قَامَ إِلَيْهَا طَاهِرًا. اهـ

(١) أَنْظَرِ: «المُفْنِع» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ١ ص ٣٣٥)، وَ«الْهَدَايَةَ فِي شَرْحِ بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي» لِلْمِرْغِينَايِي (ج ١ ص ١٠٨)، وَ«مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِابْنِ النَّجَّارِ الْحَنْبَلِيِّ (ج ١ ص ١٤٠)، وَ«النَّهْرُ الْفَائِقُ فِي شَرْحِ كُنْزِ الدَّقَائِقِ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ج ١ ص ١٨١)، وَ«حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ عَلَى مَرَاقِي الْفَلَاحِ بِشَرْحِ نُورِ الْإِيضَاحِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ص ٢٠٧)، وَ«الدَّرَارِيُّ الْمُضِيئَةُ بِشَرْحِ الدَّرَرِ الْبَهِيَّةِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ١ ص ٩١)، وَ«الرَّوْضَةُ النَّدِيَّةُ بِشَرْحِ الدَّرَرِ الْبَهِيَّةِ» لِلنُّجُوجِيِّ (ج ١ ص ٢٢٤)، وَ«الْوَجِيزُ فِي فِقْهِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ» لِلغَزَالِيِّ (ص ٦٠)، وَ«الثَّمَرُ الْمُسْتَطَابُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ١٠).

(٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (لَا تُقْبَلُ

صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٠٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ١٠٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٩ وَ ٢٠ وَ ٣٩ وَ ٥١ وَ ٥٧ وَ ٧٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٣٤)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «الطُّهُورِ» (ص ١٤٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ١ ص ٦٣)، وَالتُّوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (١)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٢)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ٢٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ١١٠)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٣ ص ٣)، وَالسَّمَّانُ فِي «مُعْجَمِ شُيُوخِهِ»، كَمَا فِي «التَّدْوِينِ» لِلرَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٤٣٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)، وَالتُّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٢ ص ٣٣١ وَ ٣٣٢)، وَالتُّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ٢٨٦ وَ ٢٨٧)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٤٠٦)، وَالتُّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٢٥٥ وَ ٢٥٦)، وَالفُرَاوِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ الْمَخْرَجَةَ مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ» (ق/٣٣/٢/ط- الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ، إِعْدَادُ: أَهْلِ الْأَثَرِ؛ بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «شِعَارِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص ٤٨)، وَابْنُ الْجَارُودَ فِي «الْمُتَّقَى» (ص ٣٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٧ ص ١٧٦)، وَفِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٩٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٤ وَ ٥)، وَابْنُ الْأَبَّارِ فِي «الْمُعْجَمِ» (ص ١٥)، وَالبُعَوِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ١٨٤)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٩ ص ٤٦٦ وَ ٤٦٧ وَ ٤٦٨)، وَفِي

«المُعْجَم» (ص ٣٢٢)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ١٥١)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي
 «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ١٠٨)، وَالْعَجْلُونِيُّ فِي «عَقْدِ الْجَوْهَرِ الثَّمِينِ» (ص ٢٩)،
 وَالسَّهْمِيُّ فِي «تَارِيخِ جُرْجَانَ» (ص ٢٩٦)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «المُعْجَم» (ج ١
 ص ٣٦٢)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ٢ ص ٤٢٤)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «الْبِرِّ
 وَالصَّلَاةِ» (ص ٢٢١)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ٣٧١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي
 «الْتَمَهِيدِ» (ج ١٩ ص ٢٧٩)، وَفِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١ ص ٢١)، وَنَصْرُ الْمَقْدِسِيِّ فِي
 «الْأَرْبَعِينَ» (ص ٧٨)، وَالشُّيُوطِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُتَّفَقَةِ مِنْ الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى»
 (ص ٣٩٨)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقَةِ» (ج ١ ص ٣١٤)، وَالرَّافِعِيُّ فِي «التَّدْوِينِ
 فِي أَخْبَارِ قُرُوبِينَ» (ج ١ ص ٤٣٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١٢٩)،
 وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤١٩) مِنْ طَرِيقِ زَائِدَةَ
 بْنِ قَدَامَةَ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَإِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، وَأَبِي عَوَانَةَ، جَمِيعِهِمْ: عَنْ سِمَاكِ
 بْنِ حَرْبٍ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه... فَذَكَرَهُ بِالْفَافِظِ عِنْدَهُمْ.

قَالَ الْحَافِظُ التَّرْمِذِيُّ رحمته الله فِي «السَّنَنِ» (ج ١ ص ٥): (هَذَا الْحَدِيثُ: أَصْحَحُ

شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَأَحْسَنُ).

* فَائِدَةٌ:

قَوْلُهُ رضي الله عنه: (غُلُولٌ)، هُوَ بِضَمِّ الْغَيْنِ، وَالْغُلُولُ: الْخِيَانَةُ، وَأَصْلُهُ السَّرِقَةُ مِنْ مَالِ

الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ. ^(١)

(١) أَنْظَرِ: «الْمِنْهَاجُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٠٣).

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِمِيِّ رحمته فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ١٤): (وَالشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ، قَوْلُهُ عليه السلام: (لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ)، وَالطُّهُورُ يَكُونُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَمِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَنَفْيُ الْقَبُولِ هُنَا نَفْيٌ لِأَجْزَاءِ وَالصَّحَّةِ، فَلَا تَصِحُّ وَلَا تُجْزَى صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ). اهـ

(٣) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٥)، وَ(٦٩٥٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٢٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٦٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٧٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠٨ وَ ٣١٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ١٩٩)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١١)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِيِّ» (ج ١ ص ٤٠٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٩)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ١٨ وَ ١٣٧)، وَ(ج ٣ ص ٢٧)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُسْتَقْبَلِ» (٦٦)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٢٨)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ١٨٤)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ١ ص ٤٣٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٨٠)، وَ(ج ١٩ ص ٢٧٩)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١١٧ وَ ١٦٠ وَ ٢٢٩)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ١٣٩)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» (ج ٤ ص ١٥٥)، وَالْعَبْدِيُّ فِي «الْجُزْءِ السَّادِسِ مِنْ أَحَادِيثِهِ» (ق/ ١٣١ / ٢ / ط- الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ، إِعْدَادُ: أَهْلِ الْأَثَرِ؛ بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١

ص ٤١٩ و ٤١٢)، وَالْمِزْيُ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٨ ص ٦٢)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصِرِ النَّصِيحِ» (ج ١ ص ٢٣٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ، وَهُوَ فِي «صَحِيْفَتِهِ» (١٠٨)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ .
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبُخَّارِيُّ رحمته الله فِي «صَحِيْحِهِ» (ج ١ ص ٤٦٩)؛ بَابُ: لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ.

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ رحمته الله فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤١٨) بَابُ: الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ، وَمَا جَاءَ أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَيْضاوِيُّ رحمته الله فِي «تُحْفَةِ الْأَبْرَارِ» (ج ١ ص ٢١٤): (فَجَعَلَ الطَّهَارَةَ كَأَنَّهَا الشَّرْطُ كُلُّهُ، وَالشَّرْطُ: شَطْرٌ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، حَتَّى يَنْعَقَدَ صَحِيحًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعِثِمِيِّ رحمته الله فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيْحِ الْبُخَّارِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٠): (فِي هَذَا الْحَدِيثِ نَفْيٌ لِلصَّحَّةِ؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ ثَبَتَ لِفَوَاتِ شَرْطٍ، وَهُوَ الطَّهَارَةُ). اهـ

* وَالطَّهَارَةُ: شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ.^(١)

* وَقَدْ تَكَلَّمْتُ مُفَصَّلًا فِي مَبَاحِثِ الْوُضُوءِ فِي كِتَابِي: «الْكَوَاكِبُ الزَّاهِرَةُ فِي

تَبْيِينِ صِفَةِ وَضُوءِ سَيِّدِ أَهْلِ الْآخِرَةِ»، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ.

(١) أَنْظَرُ: كِتَابِي: «اللَّائِلِيُّ الْمُتَنَقِّاةُ فِي مَعْرِفَةِ الشُّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ وَالْوَاجِبَاتِ فِي الصَّلَاةِ» (ص ٩).

قَالَ الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «تَسْهِيلِ الْإِلِمَامِ» (ج ٢ ص ١٩٩): (اشْتَرَطَ الطَّهَارَةَ لِلصَّلَاةِ بِالْوُضُوءِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَالْإِغْتِسَالِ مِنْ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ).^(١) اهـ

قُلْتُ: وَالْأَصْلُ فِي الطَّهَارَةِ هُوَ الْمَاءُ، فَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، أَوْ وَجَدَهُ وَلَمْ يَسْتَطِعْ اسْتِعْمَالَهُ، فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ.^(٢)

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الدَّرْرِ الْبَهِيَّةِ» (ج ١ ص ٩١): (وَيَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي تَطْهِيرُ ثَوْبِهِ، وَبَدَنِهِ، وَمَكَانِهِ مِنَ النَّجَاسَةِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْمَحَلِّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كَنْزِ الرَّاعِبِينَ» (ج ١ ص ٢٦٣): (مِنَ الشُّرُوطِ طَهَارَةُ الْحَدَثِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَطَهِّرًا عِنْدَ إِحْرَامِهِ لَمْ تُعَقَدْ صَلَاتُهُ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ الْحُسَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كِفَايَةِ الْأَخْيَارِ» (ج ١ ص ١٧٣): (يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ الطَّهَارَةُ عَنِ الْحَدَثِ، سَوَاءً فِي ذَلِكَ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ). اهـ

(١) وَأَنْظُرِ: «الدَّخِيرَةُ فِي فُرُوعِ الْمَالِكِيَّةِ» لِلْقَرَافِيِّ (ج ١ ص ٤٥٤)، وَ«رَادَ الْمُسْتَنْقِعِ فِي اخْتِصَارِ الْمُتَّقِنِ» لِلْحَجَّائِيِّ (ص ٤٠)، وَ«الْكَافِي فِي فِقْهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ١ ص ١٠٧)، وَ«مَرَاقِي الْفَلَاحِ بِشَرْحِ نُورِ الْإِيضَاحِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» لِلشُّرَيْبَانِيِّ (ص ٢٠٧)، وَ«الْوَسِيطَ فِي فِقْهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلْعَزَالِيِّ (ج ١ ص ٢٤٢)، وَ«عُمْدَةَ السَّالِكِ وَعُدَّةَ النَّاسِكِ» لِابْنِ النَّقِيبِ (ص ٥٥)، وَ«جَوَاهِرِ الْإِكْلِيلِ بِشَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» لِلْأَبِيِّ (ج ١ ص ٥٣)، وَ«كَنْزَ الدَّقَاتِقِ» لِأَبِي الْبَرَكَاتِ النَّسْفِيِّ (ج ١ ص ١٨١).

(٢) أَنْظُرِ: «تَسْهِيلُ الْإِمَامِ بِفِقْهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ بُلُوغِ الْمَرَامِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانِيِّ (ج ٢ ص ١٩٩).

قُلْتُ: وَلَمْ يَفْرِضِ اللهُ سُبْحَانَهُ فَرَضًا يَسْتَمِرُّ فِي حَالِ الصِّحَّةِ وَالْمَرَضِ، وَالْغِنَى وَالْفَقْرِ، وَالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ، غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَالزَّمَّ عِبَادَهُ بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَكَيْلَةٍ، يَسْعَى إِلَيْهَا الْعَبْدُ لِمُنَاجَاةِ رَبِّهِ، فَيَتَهَيَّأُ لِهَذَا اللَّقَاءِ بِالتَّطَهُّرِ، وَمِنْ حِكْمَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ أَنْ جَعَلَ الصَّلَاةَ لَا تُقْبَلُ بِغَيْرِ طُهُورٍ، فَيَغْتَسِلُ الْعَبْدُ، أَوْ يَتَوَضَّأُ، أَوْ يَتِيمَمُ.

* وَتَتَحَقَّقُ الطَّهَارَةُ مِنْ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ بِالْوُضُوءِ، وَمِنْ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ

بِالْغُسْلِ، وَيُنَوِّبُ التَّيَمُّمَ عَنْهُمَا بِشُرُوطٍ خَاصَّةٍ.^(١)

قُلْتُ: وَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يَتَحَرَّى طَهَارَةَ بَدَنِهِ وَتَوْبِهِ، وَمَكَانِ صَلَاتِهِ، فَإِذَا عَلِقَ بِأَحَدِهِمَا نَجَاسَةٌ مِمَّا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ، أَوِ النَّجَاسَاتِ الْأُخْرَى، فَإِنَّهُ يَجِبُ إِزَالَتُهُ وَنَظْهِرُهُ بِالْمَاءِ.^(٢)

(١) أَنْظَرُ: كِتَابِي: «أَخْصَرَ الْمُخْتَصَرَاتِ فِي الْأَمَاكِينِ الَّتِي يُجُوزُ لِلْمُسْلِمِ فِيهَا أَنْ يَتِيمَمَ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ» (ص ١٠-١٦).

(٢) أَنْظَرُ: «الصَّلَاةُ» لِلطَّيَّارِ (ص ٦٠)، وَ«النَّهْرُ الْفَاتِقُ بِشَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ج ١ ص ١٨١)، وَ«الْكَفَايَةُ فِي التَّفْسِيرِ» لِابْنِ الْحَبْرِيِّ (ج ٩ ص ١٩٥)، وَ«مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ٤ ص ٤١٣)، وَ«الْهُدَايَةُ بِشَرْحِ بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي» لِلْمَرْغِينَانِيِّ (ج ١ ص ١٠٨)، وَ«الْبِنَايَةُ فِي شَرْحِ الْهُدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١ ص ١٣٢)، وَ«جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٤ ص ١٦٤)، وَ«الْمَجْمُوعُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٣٢ وَ ١٣١)، وَ«الْمُحَلَّى بِالْآثَارِ فِي شَرْحِ الْمُحَلَّى بِالِاخْتِصَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَ«الْمُغْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخَرْقِيِّ» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ٢ ص ٦٣)، وَ«رَدُّ الْمُخْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ بِشَرْحِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ» لِابْنِ عَابِدِينَ (ج ١ ص ٤٠٢)، وَ«بَدَايَةُ الْمُجْتَهَدِ، وَنَهَايَةُ الْمُفْتَصِدِ» لِابْنِ رُشْدٍ (ج ١ ص ١٩٠ وَ ١٩١ وَ ١٩٢)، وَ«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٤ ص ٤٦٥ وَ ٤٦٦)، وَ«أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (ج ٤ ص ٣٤٠ وَ ٣٤١)، وَ«الْمُنْتَهَى فِي شَرْحِ الْمُوطَّأِ» لِلْبَاجِيِّ (ج ١ ص ٤١).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتِيَابِكَ فَطَهَّرْ﴾ [الْمُدَّثَّرُ: ٤]؛ أَي: اغْسِلْ تِيَابَكَ بِالْمَاءِ، وَطَهَّرَهَا مِنْ

النَّجَاسَاتِ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ١٤٠): (وَالْأَطْهَرُ أَنْ

الْمُرَادُ: تِيَابُكَ الْمَلْبُوسَةَ، وَأَنْ مَعْنَاهُ: طَهَّرَهَا مِنَ النَّجَاسَةِ). اهـ

* ففِيهَا الْأَمْرُ بِطَهَارَةِ الثِّيَابِ.

قُلْتُ: فَيَتَطَهَّرُ الْمُصَلِّي مِنَ النَّجَاسَةِ: يُطَهِّرُ بَدَنَهُ، وَثَوْبَهُ، وَمَكَانَ صَلَاتِهِ.

* فَمَنْ عَلِمَ بِيَدَنِهِ، أَوْ ثَوْبِهِ، أَوْ مُصَلَّاهُ نَجَاسَةً فَلَمْ يُزِلْهَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ، وَعَلَيْهِ

إِثْمٌ.

وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، أَنَّهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ امْرَأَةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم،

فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبَهَا الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ إِحْدَاكُنَّ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُضْهُ، ثُمَّ لَتَنْضِجْهُ

بِمَاءٍ، ثُمَّ لَتُصَلِّي فِيهِ».^(٢)

(١) أَنْظَرُ: «جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٤ ص ١٦٤)، وَ«مُغْنِي الْمُحْتَاكِ» لِلشَّرِينِيِّ (ج ١ ص ٢٨٩)، وَ«الْإِفْتِنَاعُ

فِي حَلِّ أَلْفَاظِ أَبِي شُجَاعٍ» لَهُ (ج ٦ ص ٢٠٦)، وَ«الْمُغْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْحَرْقِيِّ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢

ص ٦٣)، وَ«الْمَجْمُوعُ بِشَرْحِ الْمُهَدَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٣١ وَ ١٣٢)، وَ«الْمَحَلَّى بِالْأَثَارِ فِي شَرْحِ الْمُجَلَّى

بِالِاخْتِصَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَ«فَتْحُ الْقَدِيرِ بِشَرْحِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ الْهَمَامِ (ج ١ ص ١٩١ وَ ١٩٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٨٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «تَخْرِيجِ

أَحَادِيثِ كِتَابِ الْأُمَّ» (ق/ ٨ وَ ٢١٨ / ط).

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ، ثُمَّ تَقْتَرِصُ الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا عِنْدَ طَهْرِهَا فَتَغْسِلُهُ وَتَنْضَحُ عَلَى سَائِرِهِ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ»^(١).
 قُلْتُ: فَالنَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ النَّجِسِ الَّذِي يُصِيبُ الثَّوْبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فِيهِ.

* وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الثَّوْبِ النَّجِسِ قَبْلَ غَسْلِهِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَأَنَّ تَطْهِيرَ الثَّوْبِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١ ص ٤٣٥):
 (وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يُفَسِّرُ حَدِيثَ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأَنَّ مَا رَوَتْهُ مِنْ نَضْحِ الدَّمَ، فَمَعْنَاهُ: الْعَسْلُ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٤٨٩): (وَفِي قَوْلِهَا:
 «ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ»، إِشَارَةٌ إِلَى امْتِنَاعِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ النَّجِسِ). اهـ
 وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِذَا طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحَيْضِ، فَلْتَتَّبِعْ ثَوْبَهَا الَّذِي يَلِي جِلْدَهَا، فَلْتَغْسِلْ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ».

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٠٠٨)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٧٢) مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٠٥).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَهَا امْرَأَةٌ: «الِدَّمُ يَكُونُ فِي الثَّوْبِ، فَأَغْسِلْهُ، فَلَا يَذْهَبُ، فَأَقْطَعِيهِ؟» قَالَتْ: «الْمَاءُ طَهُورٌ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٠١٢) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ الرَّشِكِ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتِيَابِكُمْ فَطَهِّرْ﴾ [الْمُدَّثَّرُ: ٤]؛ قَالَ: «اغْسِلْهَا بِالْمَاءِ».

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٢٣ ص ٤٠٩)، وَابْنُ الْحَيْرِيِّ فِي «الْكَفَايَةِ فِي التَّفْسِيرِ» (ج ٩ ص ١٩٥)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١٥ ص ٦٧ - الدُّرُّ الْمَشْهُورُ) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدُّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ١٥ ص ٦٧)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ

الْقُرْآنِ» (ج ٨ ص ٢٦٣).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْتَّمْهِيدِ» (ج ٢٢ ص ٢٣٢): (قَوْلُهُ

تَعَالَى: ﴿وَتِيَابِكُمْ فَطَهِّرْ﴾ [الْمُدَّثَّرُ: ٤]؛ وَظَاهِرُهُ تَطْهِيرُ الثِّيَابِ الْمَعْرُوفَةِ، عِنْدَ الْعَرَبِ). اهـ

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهَّرْ﴾ [الْمُدَّثَّرُ: ٤]؛ قَالَ: «كَانَ الْمُشْرِكُونَ لَا يَتَطَهَّرُونَ، فَأَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ أَنْ يَتَطَهَّرَ، وَيُطَهَّرَ تِيَابَهُ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٢٣ ص ٤٠٩) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ ابْنُ الْحَبِيبِ الْمُفَسِّرُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْكَفَايَةِ فِي التَّفْسِيرِ» (ج ٩ ص ١٩٥):

«وَتِيَابَكَ فَطَهَّرَ: مِنَ النَّجَاسَةِ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا، وَهَذَا دَلِيلٌ فِي الْفِقْهِ». اهـ
وَهَذَا الْحُكْمُ ذَهَبَ إِلَيْهِ: الْحَنْفِيَّةُ، وَالْمَالِكِيَّةُ فِي قَوْلِ مَشْهُورٍ مِنْ مَذْهَبِهِمْ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَالظَّاهِرِيَّةُ^(١)، وَغَيْرُهُمْ، وَهُمْ الْجُمْهُورُ.

(١) وَأَنْظُرْ: «فَتْحِ الْقَدِيرِ بِشَرْحِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ الْهَمَامِ (ج ١ ص ١٩١ وَ ١٩٢)، وَ«تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٤ ص ٤٦٥ وَ ٤٦٦)، وَ«رَدِّ الْمُحْتَارِ عَلَى الدُّرِّ الْمُحْتَارِ بِشَرْحِ تَنْوِيرِ الْأَبْصَارِ» لِابْنِ عَبِيدِينَ (ج ١ ص ٤٠٢ وَ ٤٠٣)، وَ«الْمَجْمُوعُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٣١ وَ ١٣٢)، وَ«الْمُعْنَى فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْحَرْقِيِّ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ٦٣)، وَ«الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ فِي شَرْحِ الْمُحَلَّى بِالْإِخْتِصَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَ«الْإِسْتِدْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٢ ص ٣٩)، وَ«التَّمْهِيدُ» لَهُ (ج ٢٢ ص ٢٤٣)، وَ«الْبَحْرُ الرَّائِقُ بِشَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ» لِابْنِ نَجِيمٍ (ج ١ ص ٢٨٢)، وَ«الْحَاشِيَّةُ عَلَى الرَّوْضِ الْمُرْبِعِ» لِابْنِ الْقَاسِمِ (ج ١ ص ٥٢٩)، وَ«الْإِشْرَافَ عَلَى مَسَائِلِ الْخِلَافِ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ١٨)، وَ«نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى شَرْحِ الْمُنْهَاجِ» لِلرَّمْلِيِّ (ج ٢ ص ١٦)، وَ«الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (ج ١ ص ٤٨٣)، وَ«مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ لِشَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» لِلْحَطَّابِ (ج ١ ص ١٣١)، وَ«الْحَاشِيَّةُ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» لِلصَّوَائِي (ج ١ ص ٩٩)

* وَهَذَا قَوْلُ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ.

قُلْتُ: فَطَهَارَةُ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ شَرْطٌ لِصِحَّتِهَا، فَمَنْ صَلَّى مُتَعَمِّدًا مُخْتَارًا، وَعَلَى لِبَاسِهِ نَجَاسَةٌ، فَصَلَاتُهُ غَيْرٌ صَحِيحَةٌ، وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

* وَإِذَا صَلَّى ثُمَّ رَأَى عَلَيْهِ نَجَاسَةً فِي بَدَنِهِ أَوْ ثِيَابِهِ: فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ هَلْ كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا، فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا^(١)، عِنْدَ الشَّكِّ، فَإِنَّهُ لَا يُلْتَمَتُ إِلَى الشَّكِّ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «الْقَوَاعِدِ» (ص ٣٤٠): (لَوْ صَلَّى ثُمَّ رَأَى عَلَيْهِ نَجَاسَةً، وَشَكَّ هَلْ لَحِقَتْهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا، وَأَمَكَنَ الْأَمْرَانَ فَالصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ). اهـ

قُلْتُ: وَمَا عُمِلَ بِالْأَصْلِ، فَلَا يُلْتَمَتُ إِلَى الظُّنُونِ، فَإِذَا تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ فِي تَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ، ثُمَّ رَأَى عَلَيْهِ نَجَاسَةً بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يَبْنِي عَلَى الْأَصْلِ إِلَى أَنْ يَتَيَقَّنَ أَنَّ النِّجَاسَةَ كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ، وَإِلَّا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ عَدَمِ النِّجَاسَةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَيَبْنِي عَلَى الْأَصْلِ فِي عَدَمِ وَجُودِهَا فِي الصَّلَاةِ.

و (١٠٠)، وَ«بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ١ ص ٥٣٦)، وَ«بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ، وَنَهَايَةِ الْمُفْتَصِدِ» لِابْنِ رُشْدٍ (ج ١ ص ١٩٠).

(١) وَانظُرِ: «الْمَجْمُوعُ فِي شَرْحِ الْمَهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٥٥ وَ ١٥٦)، وَ«الْمُعْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخَرْقِيِّ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ٦٤)، وَ«بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ بِتَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ١ ص ٥٣٦)، وَ«الْبِنَايَةُ عَلَى الْهِدَايَةِ» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١ ص ٤٢١)، وَ«الْقَوَاعِدُ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٣٤٠ وَ ٣٤١).

* وَإِذَا عَلِمَ أَنَّهَا كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ، لَكِنْ جَهَلَهَا حَتَّى فَرَّغَ مِنَ الصَّلَاةِ، فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكْمَلَ صَلَاتَهُ، بَعْدَ أَنْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ، وَكَانَ لَا يَعْلَمُ بِالنَّجَاسَةِ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمْ تَبْطُلْ، مَعَ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ ابْتِدَاءً، فَهَذَا الْحَدِيثُ ^(١) يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ. ^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ الْعَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْبِنَايَةِ» (ج ١ ص ٤٢١): (فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ بِالإِتِّفَاقِ - عَلَى الْأَصَحِّ -). اهـ.

* وَإِنْ عَلِمَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَاسْتَطَاعَ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِمَّا فِيهِ مِنْ نَجَاسَةٍ فَعَلَ مِنْ غَيْرِ زَمَنِ طَوِيلٍ، وَلَا عَمَلٍ كَثِيرٍ، وَأَكْمَلَ صَلَاتَهُ، وَأَنَّهُ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ ^(٣)؛ كَمَا خَلَعَ النَّبِيُّ ﷺ: (نَعْلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ حِينَ عَلِمَ بِنَجَاسَتَيْهِمَا) فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِنَّ جَبْرِيْلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

(١) وَسَوْفَ يَأْتِي تَخْرِيجُهُ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْمُعْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخَرْقِيِّ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٢ ص ٦٦)، وَ «التَّغْلِيْقُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٢ ص ١٥).

(٣) وَأَنْظُرْ: «التَّغْلِيْقُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٢ ص ١٥)، وَ «الْمُعْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخَرْقِيِّ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٢ ص ٦٥ وَ ٦٦).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»^(١) (٦٥٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٠)،
وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٣٧٨)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٨٠)،
وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٨١)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُتَّخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ»
(٨٨٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٥١١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ
الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٠٢ و ٤٠٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٢ ص ٢٢٥)، وَفِي «تَخْرِيجِ
أَحَادِيثِ كِتَابِ الْأُمَّ» (ق/٢١٧/ط)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٢ ص ٢٤٢)،
وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٣٨٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥
ص ٥٦٠)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٣٩١)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣
ص ٦١٢)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ١٦٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي
«الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٤٠٩)، وَالْحَرْبِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٣ ص ١٠٥٢)،

(١) وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٦٥٠) «حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ»، مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ
حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي نَعَامَةَ السَّعْدِيِّ بِهِ.

* وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ق/٩١/ط): «حَمَادُ»، غَيْرَ مُنْسُوبٍ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ «حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ»، كَمَا فِي الْمَصَادِرِ الْأُخْرَى.

وَقَدْ تَبَيَّنَ هَذَا بِالتَّبَيُّحِ، وَأَنَّ: «مُوسَى بْنَ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوكِيِّ»، غَيْرُ مَشْهُورٍ بِالرَّوَايَةِ، عَنْ «حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ».

* حَتَّى إِنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجْرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ١٠ ص ٣٣٣)، لَمْ يَذْكُرْهُ فِي شُيُوخِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ

فِيهِمْ «حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ»، وَكَذَا قَالَ الْحَافِظُ الْمِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ٢٩ ص ٢٢).

وَأَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوهُ فِي شُيُوخِ «حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ»، أَبَا نَعَامَةَ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوهُ مِنْ شُيُوخِ: «حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ»، فَتَعَيَّنَ

أَنَّهُ: «حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ»، وَهُوَ الرَّاوي عَنْ أَبِي نَعَامَةَ.

وَأَنْظُرْ: «صَحِيحَ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٣ ص ٢٢١ و ٢٢٢).

وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٨٩)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٠٣)،
 وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ١ ص ٩٢)، وَفِي «الْإِحْكَامِ» (ج ١ ص ٤٦٦)،
 وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ٢ ص ٣١٣)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ
 الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ١١٠)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٣
 ص ١٤٩) مِنْ طُرُقٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي نَعَامَةَ السَّعْدِيِّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي
 سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ بِهِ، مَوْصُولًا بِالْفَاظِ مُتَقَارِبَةً.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي
 «الْمَجْمُوعِ» (ج ٢ ص ١٧٩)، وَ (ج ٣ ص ١٣٢ وَ ١٥٦).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٣ ص ٢٢١): (إِسْنَادُهُ
 صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ).

* وَقَوَّى إِسْنَادَهُ ابْنُ التُّرْكْمَانِيِّ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ» (ج ٢ ص ٤٠٢)، وَحَسَّنَهُ
 الْبَغَوِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٠٣).

* وَرَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٢٢٧)، الْحَدِيثَ الْمَوْصُولَ.
 وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ» (ج ٨ ص ١١٢):
 (وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَهُوَ
 الصَّوَابُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ» (ج ١١ ص ٣٢٨)
 بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْإِخْتِلَافَ فِي وَصْلِهِ، وَإِرْسَالِهِ: (وَالْقَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ)
 يَعْنِي: الْمَوْصُولَ فِي الْإِسْنَادِ.

* وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ الْمَوْصُولَةَ، قَدْ اتَّفَقَ عَلَيْهَا ثِقَتَانِ: حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَحَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ الْبَاهِلِيُّ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٢٢٧): (وَالْمُتَّصِلُ أَشْبَهُهُ؛ لِأَنَّهُ اتَّفَقَ اثْنَانِ عَنِ أَبِي نَضْرَةَ، عَنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٢٧٧): (وَأَجُودُهَا حَدِيثُ: أَبِي نَعَامَةَ السَّعْدِيِّ، عَنِ أَبِي نَضْرَةَ، عَنِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ).

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ١٣٩): (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٣ ص ١٥٨): (حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ: صَحِيحٌ). وَكَذَا فِي (ج ٤ ص ١٠٤).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» (ج ٣ ص ٣٨٩): (إِسْنَادٌ جَيِّدٌ). وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٣ ص ٤٦٦)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٢٧٨)، وَابْنُ حَجَرَ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ١ ص ٥٠٢)، وَفِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ٥ ص ٤١٣).

* وَرَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنِ أَبِي نَعَامَةَ عَنِ أَبِي نَضْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ، مُرْسَلًا، وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٢٢٦).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢٢ ص ٢٤٢): (رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، مُرْسَلًا).

* فَالِنَّبِيِّ ﷺ صَلَّى بِوُجُودِ النَّجَاسَةِ فِي نَعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَعْلَمْ بِوُجُودِهَا، فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ بِدُونِ عِلْمٍ بِوُجُودِهَا، فَصَلَاتُهُ صَاحِحَةٌ، وَالنَّجَاسَةُ مَعْفُومَةٌ عَنْهَا بِوُجُودِهَا.

وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما: «كَانَ إِذَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ دَمًا، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ أَنْصَرَفَ لَهُ، حَتَّى يَغْسِلَهُ ثُمَّ يُصَلِّي مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ».

أَثَرٌ صَاحِحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (١٤٥٣)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٨٧)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٠٣) مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَاحِحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْدَرِ رحمته الله فِي «الأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٨٩): (وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ ثُمَّ رَأَى فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهَا، أَلْقَى الثَّوْبَ عَنْ نَفْسِهِ، وَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا حَتَّى فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُعِدْ مِمَّا مَضَى مِنَ الصَّلَاةِ). اهـ

قُلْتُ: وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ التَّخَلُّصَ مِنَ النَّجَاسَةِ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بَعْدَ زَمَنِ طَوِيلٍ وَعَمَلٍ كَثِيرٍ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَيَسْتَأْنِفُ الصَّلَاةَ.

* وَإِذَا أَصَابَ ثَوْبَهُ أَوْ بَدَنَهُ نَجَاسَةٌ يَابِسَةٌ فَنَفَضَهَا، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ وَصَلَّى،

صَحَّتْ صَلَاتُهُ. ^(١)

فَعَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَابٍ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَوَطِئَ عَلَى عَدْرَةٍ؟ قَالَ: «إِنْ كَانَتْ رَطْبَةً، غَسَلَ مَا أَصَابَهُ، وَإِنْ كَانَتْ يَابِسَةً، لَمْ تَضُرَّهُ».

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ١١٠) مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَابٍ بِهِ.

* وَإِذَا عَجَزَ الْمُسْلِمُ عَنْ تَطْهِيرِ النَّجَاسَةِ، وَتَعَدَّرَ تَطْهِيرُهَا مِنَ الْبَدَنِ مِنْ أَمْرِ ^(٢)،

فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَلْزَمُ فِي وَقْتِهَا بِالنَّجَاسَةِ، وَلَا تَلْزَمُ إِعَادَتُهَا لِلضَّرُورَةِ.

* وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيُّ، وَالْمَالِكِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ، وَالْحَنَابِلَةُ، وَالظَّاهِرِيُّ

^(٣)، وَغَيْرُهُمْ.

وَاسْتَدَلُّوا: بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ، فَأَتُوا

مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُعْنَى فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْحَرْقِيِّ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٢ ص ٦٥).

(٢) مِثْلُ: الْمَرَضَى الَّذِينَ فِي الْمُسْتَشْفِيَّاتِ، فَيَعْجُزُونَ أحيانًا عَنْ تَطْهِيرِ بَدَنِهِمْ، وَغَيْرِهِمْ.

(٣) وَأَنْظُرْ: «الْمَجْمُوعُ بِشَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٣٦ و ١٣٧)، وَ«الْحَاشِيَّةُ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ»

لِلصَّاوِي (ج ١ ص ١٠١)، وَ«الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ فِي شَرْحِ الْمُجَلَّى بِالْإِخْتِصَارِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ج ٣ ص ٢٠٤)،

وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢٢ ص ٣٤ و ٣٥).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٢٥١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٨٣١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٢٥٨)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ق/٢٢٤/ط - رِوَايَةٌ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٥ ص ١٤٣)، وَالْمُقْرِيُّ فِي «جُزءٍ فِيهِ أَحَادِيثُ نَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ» (ص ٢١)، وَتَمَامٌ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ١ ص ١٧٦)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١١٢)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ١٩٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ق/١٩/ط)، وَابْنُ حَجَرَ فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» (ص ١٤ وَ ١٥)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

* فَالرَّسُولُ ﷺ أَمَرَ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ عَلَى قَدْرِ الْإِسْطِطَاعَةِ دُونَ إِعَادَةِ لَهُ مَرَّةً أُخْرَى.

* وَالصَّلَاةُ مَأْمُورٌ بِهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْمُصَلِّي اجْتِنَابَ النَّجَاسَةِ فِيهَا، أَدَّى الصَّلَاةَ بِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا الَّذِي يَسْتَطِيعُهُ.

* وَإِذَا عَجَزَ الْمُسْلِمُ عَنِ تَطْهِيرِ النَّجَاسَةِ، وَتَعَدَّرَ تَطْهِيرُهَا مِنَ الثُّوبِ مِنْ أَمْرٍ، أَوْ لَمْ يَجِدْ طَاهِرًا بَدَلَهُ.

فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَلْزَمُ بِهَذَا الثُّوبِ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ لِلضَّرُورَةِ.

* وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ، وَالْمَالِكِيَّةُ، وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، وَالْإِمَامُ الْمُزَنِّيُّ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُ

الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَالْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ. ^(١)

* وَإِذَا حَمَلَ الْمُصَلِّي قَارُورَةً فِيهَا نَجَاسَةٌ فِي جَيْبِهِ، كَبُولٍ لِتَحْلِيلِ طَبِّيٍّ، فَصَلَاتُهُ

صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ النِّجَاسَةَ بَكُونِهَا فِي مَعْدِنِهَا وَمَقَرِّهَا، فَهِيَ لَمْ تَلَامِسْ ثَوْبَ الْمُصَلِّي.

* وَلَوْ صَلَّى الْعَبْدُ عَلَى أَرْضٍ، أَوْ سَجَّادَةٍ فِي عُرْفَةٍ، وَفِي أَمَامِهِ نَجَاسَةٌ بَعِيدَةٌ

بِيسِيرٍ ^(٢)، أَوْ عَنِ يَمِينِهِ، أَوْ عَنِ يَسَارِهِ، أَوْ مِنْ خَلْفِهِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ،

بِشَرْطِ أَلَّا تَكُونَ النِّجَاسَةُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ. ^(٣)

* وَمَنْ صَلَّى عَلَى بَسَاطٍ طَاهِرٍ، وَفِي نَاحِيَةٍ مِنْهُ نَجَاسَةٌ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ

يُصَلِّ عَلَيْهَا.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمَجْمُوعُ بِشَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٤٣)، وَ «الْفَنَّاوِيُّ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢٢ ص ٣٤)، وَ «السَّيْلُ الْجَرَّارُ الْمُتَدَفِّقُ عَلَى حَدَائِقِ الْأَزْهَارِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ١ ص ١٦٤)، وَ «الْحَاشِيَّةُ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» لِلصَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٢٧)، وَ «الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» لِابْنِ الْمُنْدِيرِ (ج ١ ص ٣٣٤)، وَ «الْأَوْسَطُ مِنْ السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ» لَهُ (ج ٢ ص ٢٨٧)، وَ «الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى» لِلْإِمَامِ مَالِكٍ (ج ١ ص ١٣٨) رِوَايَةٌ سَحْنُونُ بْنُ سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ.

(٢) أَوْ أَنْ تَكُونَ بَعِيدَةً جِدًّا صَحَّتِ الصَّلَاةُ.

(٣) أَنْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٢٢٩ وَ ٢٣٠)، وَ «الْمَجْمُوعُ بِشَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٥٤)، وَ «مُعْنَى الْمُحْتَجِّ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِي الْأَفَاطِ الْمُنْهَاجِ» لِلشَّرِيبِيِّ (ج ١ ص ١٨٩)، وَ «مَطْلَبُ أَوْلِيِّ النَّهْيِ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْمُتَّهَى» لِلشُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ٣٦٣)، وَ «فَتْحُ الْقَدِيرِ بِشَرْحِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ الْهَمَّامِ (ج ١ ص ١٩١ وَ ١٩٢).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته فِي «الْإِشْرَافِ» (ج ١ ص ٣٣٥): (وَلَا أَعْلَمُهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي الْبَسَاطِ الَّذِي فِي طَرْفِ مِنْهُ نَجَاسَةٌ، أَنَّ الصَّلَاةَ تُجْزَى عَلَى الظَّاهِرِ مِنْهُ). اهـ.

* وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ الْعَبْدُ فِي الثَّوْبِ الَّذِي يَأْتِي أَهْلَهُ فِيهِ.

وَالْيَكُ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَأَلَ أُخْتَهُ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: (هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُهَا فِيهِ؟ فَقَالَتْ: (نَعَمْ، إِذَا لَمْ يَرِ فِيهِ أَذَى) أَي: نَجَاسَةٌ.

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٢٥٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٨٧)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ٥٦)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٥٤٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٢٥ وَ ٣٢٦)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣١٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤١٠)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (١٨٧)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٣٦٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٧٦) وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٣٢٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٣٠)، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٤٠)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٨٢)، وَ(ج ٥ ص ٦١)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٦٣)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٤٣١)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢٣ ص ٢٢٠ وَ ٢٢١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٢٢٨)،

وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٣ ص ٤٧)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُتَّخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (١٥٥٥)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (ج ٥ ص ٤١٩)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٨ ص ٦٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٩ ص ١٧)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٧ ص ٤٠٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ فِي «فَتْوحِ مِصْرَ» (ص ١٧٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٦ ص ٣٢١٨)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى» (١٣٢) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ لَهِيْعَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَجَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، كُلُّهُمْ: عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ: أُمُّ حَبِيبَةَ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي

سُفْيَانَ، وَمُعَاوِيَةَ بْنَ حُدَيْجٍ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٢ ص ٢٠٦): (وَهَذَا إِسْنَادٌ

صَحِيحٌ، رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ).

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (ج ١٦ ص ٩٤٩).

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٥٧)؛ بَابُ: الصَّلَاةِ فِي

الثَّوْبِ الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ فِيهِ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١٤): بَابُ: الرَّخْصَةِ فِي

الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُ الرَّجُلُ فِيهِ أَهْلَهُ.

قُلْتُ: وَمَنْ تَطَهَّرَ لِلصَّلَاةِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ مَا شَاءَ بِطَهَارَتِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ، إِلَّا أَنْ يُحَدِّثَ حَدَثًا يَنْقُضُ طَهَارَتَهُ.^(١)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ١٨): (وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ بَقِيَ بَوْضُوءٌ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الْعِشَاءِ، فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: (إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ)، فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحَدِّثْ، وَلَوْ بَقِيَ النَّهَارَ كُلَّهُ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ). اهـ

قُلْتُ: وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُجْزَى إِلَّا بِالطَّهَارَةِ الَّتِي هِيَ صِفَةٌ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا تُقْبَلُ الصَّلَاةُ إِلَّا إِذَا وَافَقَ الْعَبْدُ فِي تَطْهِيرِهِ لِلصَّلَاةِ؛ لِصِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ.^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٢١٩): (وَاتَّفَقُوا: أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُجْزَى إِلَّا بِهَا إِذَا وَجَدَ السَّبِيلَ إِلَيْهَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَمَّ التَّأْوِيلِ» (ص ٤٠): (وَالْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَى ضَلَالَةٍ). اهـ

(١) وَانظُرْ: «الْأَوْسَطُ مِنَ السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ٢٢٣)، وَ «مَرَاتِبَ الْإِجْمَاعِ» لِابْنِ حَزْمٍ (ص ٤٣)، وَ «الْمُنْهَاجُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٧٧)، وَ «فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ٢٨٠)، وَ «الْإِقْنَاعُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ص ٣٣٨).

(٢) وَانظُرْ: «الْإِجْمَاعُ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ص ١٠)، وَ «الْأَوْسَطُ مِنَ السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ» لَهُ (ج ١ ص ٢١٩)، وَ «الْإِقْنَاعُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ص ٣٣٨)، وَ «تُحْفَةُ الْأَبْرَارِ بِشَرْحِ مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» لِلْبَيْضَوِيِّ (ج ١ ص ٢١٤)، وَ «التَّعْلِيقُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ٤٧٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٢١٩): (أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى الطَّهَارَةَ لِلصَّلَاةِ، وَدَلَّتِ الْأَخْبَارُ الثَّابِتَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى وَجُوبِ فَرَضِ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ رحمته فِي «تُحْفَةِ الْأَبْرَارِ» (ج ١ ص ٢١٤): (فَجَعَلَ الطَّهَارَةَ كَأَنَّهَا الشَّرْطُ كُلُّهُ، وَالشَّرْطُ: شَطْرُ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، حَتَّى يَنْعَقِدَ صَحِيحًا). اهـ
وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ١٣): (الطَّهَارَةُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَأَنَّهَا لَا تُقْبَلُ بِغَيْرِ طُهُورٍ). اهـ
قُلْتُ: فَالَّذِي فَعَلَ الْمُحْظُورَ، فَعَلَ وَانْتَهَى، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْإِثْمُ، وَالْإِثْمُ مَرْفُوعٌ بِالْخَطَا وَالنَّسْيَانِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

* وَالْوُضُوءُ مِنْ بَابِ فِعْلِ الْمَأْمُورِ، وَالْمَأْمُورُ لَا بُدَّ أَنْ يُفْعَلَ وَيُوجَدَ، فَيَجِبُ الْإِتْيَانُ بِالْمَأْمُورِ إِذَا تَرَكَ إِنْ اسْتَطَاعَ عَلَيْهِ.
وَالدَّلِيلُ: قِصَّةُ الَّذِي: (كَانَ لَا يَطْمَئِنُّ فِي صَلَاتِهِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ).^(١)

قُلْتُ: فَمَنْ فَعَلَ الْمُحْظُورَ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا، أَوْ مُكْرَهًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.
وَأَمَّا مَنْ تَرَكَ الْمَأْمُورَ، فَلَا بُدَّ مِنْ فِعْلِهِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا.^(٢)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٥٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٩٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) وَأَنْظَرِ: «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٢ ص ١٦ و ١٧).

* وَهُنَا قَاعِدَةٌ: وَهِيَ أَنَّ اجْتِنَابَ النَّجَاسَةِ مِنْ بَابِ تَرْكِ الْمَحْظُورِ، وَالْوُضُوءُ مِنْ بَابِ فِعْلِ الْمَأْمُورِ.

وَالْمَحْظُورُ: إِذَا فَعَلَهُ الْإِنْسَانُ لِعُذْرٍ نَسِيَانٍ أَوْ جَهْلٍ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ أحيانًا، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْإِثْمُ، وَإِذَا سَقَطَ الْإِثْمُ سَقَطَ الْحُكْمُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ. وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ).^(١)

* وَكَذَلِكَ: مُعَاوِيَةُ بْنُ الْحَكَمِ رضي الله عنه: (تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ جَاهِلًا، يَظُنُّ أَنَّ الْكَلَامَ جَائِزٌ، فَلَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِالْإِعَادَةِ).^(٢)
قُلْتُ: وَلَوْ كَانَتِ الصَّلَاةُ تَبْطُلُ، لَأَسْتَأْنَفَ صلى الله عليه وسلم الصَّلَاةَ.

* وَكَذَلِكَ يُقَالُ: فِيمَنْ نَسِيَ وَصَلَّى فِي ثَوْبٍ نَجِسٍ وَلَمْ يَعْلَمْ إِلَّا بَعْدَ فِتْرَةٍ طَوِيلَةٍ^(٣) فِي عُرْفِ النَّاسِ، أَنَّهُ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ يُشَقُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِتَرَائِمِ الصَّلَوَاتِ عَلَيْهِ.^(٤)
مِثَالٌ: رَجُلٌ عَلِمَ أَنَّ ثَوْبَهُ أُصِيبَ بِنَجَاسَةٍ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَنْ يَغْسِلَهُ، فَصَلَّى، فَإِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٣٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٥٥).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٣٧).

(٣) مِثْلُ: يَوْمٌ، أَوْ يَوْمَيْنِ، وَبَنَحُو ذَلِكَ.

(٤) وَانظُرِ: «الْحَاشِيَّةُ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» لِلصَّائِي (ج ١ ص ١٠٥ و ١٠٦)، وَ «الإِشْرَافَ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ٣٣٣)، وَ «الأَوْسَطَ مِنَ السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ» لَهُ (ج ٢ ص ٢٨٧).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله فِي «الْإِشْرَافِ» (ج ١ ص ٣٣٤): (وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ، ثُمَّ رَأَى فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً، لَمْ يَكُنْ عَلِيمًا بِهَا، أَلْقَى الثَّوْبَ عَنْ نَفْسِهِ، وَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يُعِدْ مِمَّا مَضَى مِنَ الصَّلَاةِ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه). اهـ

* وَإِذَا ذَكَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ بِفِتْرَةٍ قَصِيرَةٍ ^(١) فِي عُرْفِ النَّاسِ، فَإِنَّهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ اسْتِحْبَابًا إِذَا أَرَادَ؛ لِأَنَّ فِعْلَ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ فِعْلُهَا. ^(٢)

* وَإِذَا عَلِمَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يُزِيلُ النِّجَاسَةَ إِذَا كَانَ يُمَكِّنُ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَأَنْ يَسْتَأْنِفَهَا. ^(٣)

قُلْتُ: إِنْ مَنْ صَلَّى فِي ثِيَابٍ نَجِسَةٍ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا، بِوُجُودِ النِّجَاسَةِ فِيهَا، فَصَلَاتُهُ صَاحِحَةٌ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَوُجُودُ النِّجَاسَةِ مَعْفُوفٌ عَنْهُ؛ لِلْجَهْلِ، وَالنِّسْيَانِ.

* وَهَذَا قَوْلُ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ التَّابِعِينَ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ.

(١) مِثْلُ: نِصْفِ سَاعَةٍ، أَوْ سَاعَةٍ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ الْوَقْتُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ وَبِتَحْوِيلِ ذَلِكَ.

وَأَنْظُرْ: «الْإِشْرَافَ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ٣٣٣)، وَ«الْأَوْسَطَ» لَهُ (ج ٢ ص ٢٨٨)، وَ«الْمُدَوَّنَةَ الْكُبْرَى» لِلْإِمَامِ مَالِكٍ (ج ١ ص ١٣٨) بِرِوَايَةِ: سَخْنُونِ بْنِ سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْحَاشِيَةَ عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ» لِلصَّائِغِيِّ (ج ١ ص ١٠٥ وَ ١٠٦)، وَ«الْمُعْنِيَّ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْحَرْقِيِّ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ٢ ص ٦٥)، وَ«الْإِشْرَافَ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ٣٣٣).

(٣) وَأَنْظُرْ: «التَّعْلِيقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٢ ص ١٥)، وَ«الْمَجْمُوعَ بِشَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٥٧ وَ ١٦٦).

* وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ: فِي الْقَوْلِ الْقَدِيمِ فِي حَقِّ الْجَاهِلِ، وَأَحَدُ الطَّرِيقَيْنِ فِي حَقِّ النَّاسِي.

* وَالْحَنَابِلَةُ: فِي رِوَايَةٍ اخْتَارَهَا جَمْعٌ مِنْ مُحَقِّقِيهِمْ، كَالْإِمَامِ ابْنِ قَدَامَةَ، وَشَيْخِ

الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَتَلْمِيذِهِ الْإِمَامِ ابْنَ الْقَيْمِ، وَغَيْرِهِمْ.^(١)

قُلْتُ: فَهَذَا الْقَوْلُ يَتَّفِقُ مَعَ مَقَاصِدِ الْإِسْلَامِ الْعَظِيمَةِ فِي رَفْعِ الْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ

عَنِ الْعِبَادِ؛ لِكَوْنِ الْجَهْلِ وَالنِّسْيَانِ مِمَّا يَشُقُّ التَّحَرُّزُ عَنْهُمَا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ

وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البَقَرَةُ: ٢٨٦].

قُلْتُ: وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُواخِذَةَ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى مَا تَعَمَّدَهُ

الْمُصَلِّيَ وَقَصْدَهُ.

(١) وَانظُرْ: «الْإِشْرَافَ عَلَى مَسَائِلِ الْخِلَافِ» لِابْنِ نَصْرِ الْبَغْدَادِيِّ (ج ١ ص ١٨)، وَ «الْمُعْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ

الْخِرَاقِيِّ» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ٢ ص ٤٦٦)، وَ «الْإِنْصَافَ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (ج ١

ص ٤٨٦)، وَ «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢٢ ص ١٨٤)، وَ «الْأَخْبَارَ الْعِلْمِيَّةَ مِنَ الْإِخْتِيَارَاتِ الْفُقَهِيَّةِ» لَهُ

(ص ٦٦)، وَ «الْحَاشِيَةَ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» لِلدُّسُوقِيِّ (ج ١ ص ٦٩ وَ ٧٠)، وَ «بَدَائِعَ الْفَوَائِدِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٣

ص ٢٥٨ وَ ٢٥٩)، وَ «نَهَايَةَ الْمُحْتَجِّ إِلَى شَرْحِ الْمُنْهَاجِ» لِلرَّمْلِيِّ (ج ٢ ص ٣٤)، وَ «الْمَجْمُوعَ فِي شَرْحِ

الْمُهَذَّبِ» لِلنُّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٦٢ وَ ١٦٣)، وَ «الْإِشْرَافَ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» لِابْنِ الْمُنْذِرِ (ج ١ ص ٣٣٣)، وَ

«الشَّرْحَ الصَّغِيرَ عَلَى أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ» لِلدَّرْدِيرِ (ج ١ ص ٦٤ وَ ٦٥).

* فَهَذَا الْأَمْرُ يُوقَعُ فِي الْحَرَجِ، وَالْحَرَجُ مَنْفِيٌّ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ؛ لِأَنَّ رَفْعَ الْحَرَجِ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ، وَإِنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَأْتِ بِمَا يُشَقُّ أَوْ يُعَنَّتُ، بَلْ شَرَعَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْأَصْلِيَّةِ وَالرُّخْصِ مَا يَتَنَاسَبُ مَعَ أَحْوَالِ الْمُكَلَّفِينَ.

قُلْتُ: وَإِذَا انْتَفَتِ هَذِهِ الْأَسْبَابُ وَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ، فَأَسْبَابُ التَّرْخِيسِ تَمْنَعُ مِنَ التَّكْلِيفِ بَعْضُ الْأَحْكَامِ الْكُلِّيَّةِ الْعَامَّةِ، أَوْ تُجِيزُ مُخَالَفَتَهُ مَعَ قِيَامِهِ، وَتَمْنَعُ مِنَ الْعِقَابِ عَلَى هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صَرُورَةٌ.^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القَمَرُ: ١٧]؛ أَي: سَهَّلْنَاهُ لِلنَّاسِ فِي أَحْكَامِهِ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (إِنَّ الدِّينَ يُسَّرُ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ).^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رحمته الله فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ١٠١): (سَمَى الدِّينَ يُسَّرًا مَبَالِغَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَدْيَانِ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ رَفَعَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِضْرَ الَّذِي كَانَ عَلَى مَنْ قَبْلَهُمْ). اهـ

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ).^(٣)

(١) أَنْظَرِ: «الْأَخْذُ بِالرُّخْصَةِ» لِلتَّارِزِيِّ (ص ٤٢٣ وَ ٤٢٤)، وَ «الْمُؤَافَقَاتِ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ١ ص ٢٠٤)، وَ «الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْأَمِدِيِّ (ص ٦٨)، وَ «شَرَحَ الْكُوكِبِ الْمُئَبَّرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ١ ص ٤٧٧)، وَ «شَرَحَ تَنْفِيحِ الْفُصُولِ» لِلْفَرَاغِيِّ (ج ١ ص ٣٠٩)، وَ «فَتْحَ الْقَدِيرِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ٣ ص ٤٧٠ وَ ٤٧١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٦).

(٣) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَبَوَّبَ الْبُخَارِيُّ رحمته فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٣)؛ بَابُ: الدِّينُ يُسْرُ.
 وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: (مَا خَيْرَ رَسُولٍ لِلَّهِ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَيْسَرُ مِنَ
 الْآخَرِ، إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا).^(١)
 وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، لَمَّا بَعَثَهُمَا إِلَى الْيَمَنِ:
 (يَسْرًا وَلَا تُعَسِّرَا، وَبَشْرًا وَلَا تُنْفِّرَا).^(٢)

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» تَعْلِيْقًا (ص ١٢)، وَوَصَلَهُ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» (٣٨٧)، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي
 «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٣٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١١ ص ٢٢٧)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (١٠٠٦)،
 وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُتَخَبِّ مِنَ الْمُسْنَدِ» (٥٦٩)، وَالْحَرِيُّ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ١ ص ٢٩١)، وَضِيَاءُ الدِّينِ
 الْمُقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (٤٠٩٨)، وَ(٤٠٩٩)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٢٩٣) مِنْ
 طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ الْحُصَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بِهِ.
 قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَقَدْ صَرَحَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بِالتَّحْدِيثِ عِنْدَ ابْنِ الْمُنْذِرِ فِي «تَفْسِيرِهِ» (ج ١ ص ٢٩٣).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ١٢٧): إِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَكَذَا حَسَنُهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ» (ج ١ ص ٩٤).

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمُنْثُورِ» (ج ١ ص ٧٢٤).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٠)، وَ(ج ٨ ص ١٩٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٨٠)،
 وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٢٥٠)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٩٠٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»
 (٦٥٣٠)، وَفِي «الْأَدَابِ» (١٩٨).

قُلْتُ: فَأَلَا خُذَ بِالرُّخْصِ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْأَدَابِ» (ص ٢٢٦) بَابُ: الْأَخْذُ بِالرُّخْصِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٨ ص ٦٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ١٧١).

قُلْتُ: فَمَنْ كَانَ يُفْتِي النَّاسَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ شِعَارُهُ التَّيْسِيرَ لَا التَّعْسِيرَ،
وَالْتَّبْشِيرَ لَا التَّنْفِيرَ، اتِّبَاعًا لَوْصِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ لِمُعَاذٍ، وَأَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.^(١)
وَهَذَا يَجْعَلُ الْعَالِمَ يَسْتَحْضِرُ الرَّخْصَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ،
وَيُقَدَّرُ الْأَعْدَارُ وَالضَّرُورَاتُ، وَيَبْحَثُ عَنِ التَّيْسِيرِ، وَرَفَعِ الْحَرْجَ، وَالتَّخْفِيفِ عَلَى
الْعَامَّةِ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٨].

قُلْتُ: وَوَجَدْنَا هَذَا التَّيْسِيرَ فِي التَّطْبِيقِ الْعَمَلِيِّ لَدَى النَّبِيِّ ﷺ وَصَحَابَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي
مَنْهَجِ التَّيْسِيرِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَعَلَى غَيْرِهِمْ^(٢)، وَمِنْ ذَلِكَ فِي جَوَازِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عَلَى
الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ^(٣).

فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّذِي رَخَّصَ
لَكُمْ).^(٤)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ» (ج ٢ ص ٢٢٥): (وَقَوْلُهُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ التَّمَسُّكُ بِالرُّخْصَةِ

(١) فإفتاء المقلدة على التقاليد والعادات في بلدانهم فيما ظهر لهم، فهذا مخالف لوصايا الرسول ﷺ في يسر الدين، وهو مخالف أيضا لطباع الناس، ووقائع الحياة.

(٢) فتناول الدين غالب أحكام التشريع بالتيسير بمختلف تصرفات الإنسان تحت حدود الشرع على حسب الحاجيات والضروورات في الحياة الدنيا.

(٣) وهذا التعمير للحكم في بعض الوقت لما يجز من منفعة أكبر للمكلف، فهو من باب الإقدام على الفعل الممنوع ضرورة؛ لتخفيف مقصد شرعي فيه نفع أكبر للمكلف، ويعتبر توسعة للناس، ورحمة لهم.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النِّسَاءُ: ٢٨].

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٢ ص ٦٨٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٧٨٦).

إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا، وَلَا تُتْرَكُ عَلَيَّ وَجْهَ التَّشَدِيدِ عَلَيَّ النَّفْسِ وَالتَّنَطُّعِ
وَالتَّعَمُّقِ). اهـ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ قَعَدَ الْفُقَهَاءُ^(١) قَاعِدَةً هَامَةً مِنْ قَوَاعِدِ الْأُصُولِ، نَصَّهَا:
«الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ»، وَهِيَ تُعَدُّ مِنْ فُرُوعِ الْقَاعِدَتَيْنِ الْكُلِّيَّتَيْنِ: «إِذَا ضَاقَ
الْأَمْرُ اتَّسَعَ»، وَ «الضَّرَرُ يُزَالُ»^(٢)، وَقَدْ فَرَّعُوا عَلَيَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا فُرُوعًا
كَثِيرَةً.^(٣)

قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْآيَاتُ تَدُلُّ عَلَيَّ عَدَمِ وَقُوعِ الْمَشَقَّةِ غَيْرِ الْمَأْلُوفَةِ فِي التَّكَالِيفِ

الشَّرْعِيَّةِ.^(٤)

(١) وَقَدْ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَيَّ أَنَّ مَا يُبَاحُ إِنَّمَا يُبَاحُ دَفْعًا لِلضَّرَرِ.

(٢) وَهِيَ الرُّخْصُ الْعَارِضَةُ لِلْأَفْرَادِ فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ أَوْ عِنْدَ الْمَشَقَّةِ، أَوْ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَهِيَ الرُّخْصُ الَّتِي
اعْتَنَى بِهَا الْفُقَهَاءُ، بَلِ اقْتَصَرُوا عَلَيْهَا فِي تَمَثُّلِ الرُّخْصَةِ اعْتِمَادًا عَلَيَّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ
عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالِدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة:
١٧٣]، فِي إِبَاحَةِ أَكْلِ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَّرِّ.

(٣) وَأَنْظُرْ: «الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ص ٨٤)، وَ «الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ص ٨٥)، وَ «مَوْسُوعَةُ
الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ» لِلْبُورْنِيِّ (ج ٦ ص ٢٦٣)، وَ «الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ» لِابْنِ السَّبْكِجِيِّ (ج ١ ص ٤٥).

(٤) قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَيَّ عَدَمِ قَصْدِ الشَّارِعِ إِغْنَاتِ الْمُكَلَّفِينَ، أَوْ تَكْلِيفِهِمْ مَا لَا تَطِيفُهُ نَفْسُهُمْ.

* وَأَمَّا مَا وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ وَالْجَهْلِ، فَإِنَّهُ مَعْفُوٌّ عَنْهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ «وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ» [البقرة: ٢٨٤]، قَالَ: دَخَلَ قُلُوبَهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ، لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا، قَالَ: فَأَلْقَى اللَّهُ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» [البقرة: ٢٨٦]، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ «رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا» [البقرة: ٢٨٦]، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ «وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا» [البقرة: ٢٨٦]، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ. (١)

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتُكْرَهُوا عَلَيْهِ».

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السَّنَنِ» (ج ٤ ص ١٧٠ و ١٧١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٣٥٦)، وَفِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» تَعْلِيْقًا (ج ٣ ص ١٢٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٢)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ١٩٨)، وَالصَّيْدَاوِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّبُوحِ» (ص ٣٦١ و ٣٦٢)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٣ ص ٩٥)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٥ ص ١٣٨)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٠).

«صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٩٥)، وَابْنُ الْمُنْدِرِ فِي «الْإِفْنَاعِ» (ج ٢ ص ٥٨٤)، وَفِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (١٨٥) مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ عَمِيرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ١

ص ١٢٣).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٩٠): (فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ: أَنَّ

مَنْ صَلَّى وَفِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا، فَإِنَّ صَلَاتَهُ مُجْزِئَةٌ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُغْنِي» (ج ٢ ص ٤٤٦): (وَمَا عُدِرَ فِيهِ

بِالْجَهْلِ، عُدِرَ فِيهِ بِالنِّسْيَانِ، بَلِ النَّسْيَانُ أَوْلَى). اهـ

قُلْتُ: لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا تَطَهَّرَ، وَلَبَسَ لِبَاسًا طَاهِرًا نَظِيفًا، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، وَفِي أَثْنَاءِ

الصَّلَاةِ وَقَعَتْ عَلَى ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ، أَوْ رَأَى عَلَى ثِيَابِهِ نَجَاسَةً كَانَ قَدْ جَهِلَهَا، أَوْ نَسِيَهَا،

فَعَلِمَ بِهَا فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ.

* فَالْحُكْمُ هُنَا لَا يَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ:

الْحَالُ الْأَوْلَى: أَنْ يَكُونَ بِإِمْكَانِهِ طَرْحُ النِّجَاسَةِ الَّتِي عَلَى ثِيَابِهِ، وَإِزَالَتُهَا فِي

الْحَالِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطُولَ الزَّمَنُ عَلَيْهِ، أَوْ يَكْثُرَ مِنْهُ الْعَمَلُ الَّذِي يُؤَثِّرُ فِي الصَّلَاةِ.

* فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ طَرْحُهَا وَإِزَالَتُهَا فِي الْحَالِ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ الْقَائِلِينَ بِاشْتِرَاطِ طَهَارَةِ اللَّبَاسِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ بِتَنْحِيَّتِهَا إِنْ كَانَتْ يَابِسَةً، أَوْ خَلَعِ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ مِنَ اللَّبَاسِ^(١) إِنْ كَانَتْ رَطْبَةً، وَيَبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ.

الْحَالِ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَحْتَاجَ فِي طَرْحِ النَّجَاسَةِ وَإِزَالَتِهَا إِلَى زَمَنِ طَوِيلٍ، أَوْ عَمَلٍ كَثِيرٍ يُؤَثِّرُ فِي الصَّلَاةِ، فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْطَعَ صَلَاتَهُ، وَيُزِيلَ النَّجَاسَةَ مِنْ لِبَاسِهِ، ثُمَّ يَسْتَأْنِفَ صَلَاتَهُ مِنْ جَدِيدٍ؛ لِأَنَّ حَالَهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ:

* فَهُوَ إِمَّا أَنْ يُصَلِّيَ مُسْتَضْحِبًا لِلنَّجَاسَةِ زَمَنًا طَوِيلًا، وَهُوَ عَالِمٌ بِهَا.

* وَإِمَّا أَنْ يَقُومَ بِعَمَلٍ كَثِيرٍ فِي صَلَاتِهِ يُؤَثِّرُ فِيهَا مِنْ أَجْلِ إِزَالَتِهَا، وَقَدْ لَا يَتِمَكَّنُ

مِنْ إِزَالَتِهَا.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ: يُبْطِلُ الصَّلَاةَ^(٢) عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَائِلِينَ

بِاشْتِرَاطِ طَهَارَةِ اللَّبَاسِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ.^(٣)

(١) مِثْلُ: الْغُتْرَةِ، أَوْ الطَّاقِيَّةِ، أَوْ الْجُورِبِ، أَوْ الْخُفِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(٢) فَصَارَ كَالْعُرْيَانِ يَجِدُ السُّتْرَةَ لِعَوْرَتِهِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَلَكِنَّهَا بَعِيدَةٌ عَنْهُ، لَا يُمَكِّنُهُ أَخْذُهَا إِلَّا بِعَمَلٍ كَثِيرٍ يُؤَثِّرُ فِي صَلَاتِهِ.

(٣) وَانظُرْ: «الْمَجْمُوعُ فِي شَرْحِ الْمَهْدَبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٦٢ وَ ١٦٣)، وَ «الْمُسْتَقَى شَرْحِ الْمُوَطَّأِ» لِلْبَاجِي (ج ١ ص ٤١ وَ ٤٢)، وَ «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ بِتَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ٢ ص ٩٣)، وَ «الْمُغْنِي فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخِرَقِيِّ» لِابْنِ قَدَامَةَ (ج ٢ ص ٤٤٦ وَ ٤٦٧).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى شَرْطِيَّةِ الطَّهَارَةِ فِي الصَّلَاةِ^(١)

فِي

التُّؤَبِ، وَالْبَدَنِ، وَالْمَكَانِ

(١) قَالَ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ» [المائدة: ٦].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْدِرِجِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٢٢١): (وَوَظَاهِرُ قَوْلِهِ

تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ» [المائدة: ٦]، يُوجِبُ الْوُضُوءَ عَلَى كُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ.

(١) أَنْظَرِ: «الْمُفْنِع» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ١ ص ٣٣٥)، وَ «الْهِدَايَةَ فِي شَرْحِ بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي» لِلْمَرْغِينَانِيِّ (ج ١ ص ١٠٨)، وَ «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِابْنِ النَّجَّارِ الْحَنْبَلِيِّ (ج ١ ص ١٤٠)، وَ «النَّهْرُ الْفَاتِقُ فِي شَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ» لِابْنِ نُجَيْمٍ (ج ١ ص ١٨١)، وَ «حَاشِيَةُ الطَّحْطَاوِيِّ عَلَى مَرَاقِي الْفَلَاحِ بِشَرْحِ نُورِ الْإِبْصَاحِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» (ص ٢٠٧)، وَ «الدَّرَارِيُّ الْمُضِيئَةُ بِشَرْحِ الدَّرْرِ الْبَهِيَّةِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ١ ص ٩١)، وَ «الرَّوَضَةُ النَّدِيَّةُ بِشَرْحِ الدَّرْرِ الْبَهِيَّةِ» لِلْقُنُوجِيِّ (ج ١ ص ٢٢٤)، وَ «الْوَجِيزُ فِي فَهْمِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ» لِلغَزَالِيِّ (ص ٦٠)، وَ «النَّمَرُ الْمُسْتَطَابُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ١٠).

* فَدَلَّ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ وَصَلَوَاتِ بُؤُوءٍ وَاحِدٍ عَلَى أَنْ فَرَضَ

الطَّهَارَةَ عَلَى مَنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مُخَدِّثًا دُونَ مَنْ قَامَ إِلَيْهَا طَاهِرًا). اهـ

(٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (لَا تُقْبَلُ

صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٠٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١

ص ٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ١٠٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٩

و ٢٠ وَ ٣٩ وَ ٥١ وَ ٥٧ وَ ٧٣)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٣٤)، وَأَبُو عُبَيْدٍ

فِي «الطُّهُورِ» (ص ١٤٥)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ١ ص ٦٣)،

وَالتُّوسِي فِي «مُخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ» (١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤٢)،

وَفِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ٢٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٢ ص ١١٠)، وَفِي

«شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٣ ص ٣)، وَالسَّمَّانُ فِي «مُعْجَمِ شُيُُوخِهِ»، كَمَا فِي «التَّدْوِينِ»

لِلرَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٤٣٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)، وَالتُّبْرَانِيُّ فِي

«الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٢ ص ٣٣١ وَ ٣٣٢)، وَالتُّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٤

ص ٢٨٦ وَ ٢٨٧)، وَفِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٤٠٦)، وَالتُّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ»

(ص ٢٥٥ وَ ٢٥٦)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «شِعَارِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (ص ٤٨)،

وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (ص ٣٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٧ ص ١٧٦)، وَفِي

«الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٩٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٤

وَ ٥)، وَابْنُ الْأَبَّارِ فِي «الْمُعْجَمِ» (ص ١٥)، وَالبُعَوِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السَّنَةِ» (ج ١

ص ١٨٤)، وَالفَرَاوِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ الْمَخْرَجَةَ مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ» (ق/٣٣/٢/ط-

المُدَوَّنَةُ الكُبْرَى، الطَّبَعَةُ الأُولَى، المَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ، إِعْدَادُ: أَهْلِ الأَثَرِ؛ بِمَمْلَكَةِ
 البَحْرَيْنِ)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (ج ٩ ص ٤٦٦ وَ ٤٦٧ وَ ٤٦٨)، وَفِي «المُعْجَمِ»
 (ص ٣٢٢)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ١٥١)، وَابْنُ المُنْدَرِ فِي «الأَوْسَطِ»
 (ج ١ ص ١٠٨)، وَالْعَجْلُونِيُّ فِي «عَقْدِ الجَوْهَرِ الثَّمِينِ» (ص ٢٩)، وَالسَّهْمِيُّ فِي
 «تَارِيخِ جُرْجَانَ» (ص ٢٩٦)، وَابْنُ الأَعْرَابِيِّ فِي «المُعْجَمِ» (ج ١ ص ٣٦٢)، وَالدَّهَبِيُّ
 فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ٢ ص ٤٢٤)، وَابْنُ الجَوْزِيِّ فِي «الْبِرِّ وَالصَّلَاةِ» (ص ٢٢١)،
 وَفِي «جَامِعِ المَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ٣٧١)، وَابْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٩
 ص ٢٧٩)، وَفِي «الإِسْتِذْكَارِ» (ج ١ ص ٢١)، وَالخَطِيبُ فِي «الفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١
 ص ٣١٤)، وَالرَّافِعِيُّ فِي «التَّدْوِينِ فِي أَخْبَارِ قَزْوِينَ» (ج ١ ص ٤٣٤)، وَالْحَاكِمُ فِي
 «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الحَدِيثِ» (ص ١٢٩)، وَابْنُ العَطَّارِ فِي «نُزْهَةِ النَّاطِرِ» (ص ١٢١)، وَعَبْدُ
 الحَقِّ الإِسْبِيلِيُّ فِي «الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الكُبْرَى» (ج ١ ص ٤١٩) مِنْ طَرِيقِ سِمَاكِ بْنِ
 حَرْبٍ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ... فَذَكَرَهُ بِأَلْفَاظٍ عِنْدَهُمْ.
 قَالَ الحَافِظُ التَّرْمِذِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي «السَّنَنِ» (ج ١ ص ٥): (هَذَا الحَدِيثُ: أَصْحَحُ
 شَيْءٍ فِي هَذَا البَابِ، وَأَحْسَنُ).

* فَايِدَةٌ:

قَوْلُهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (غُلُولٌ)؛ هُوَ بِضَمِّ الغَيْنِ، وَالغُلُولُ: الخِيَانَةُ، وَأَصْلُهُ السَّرِقَةُ مِنْ مَالِ

الغَنِيمَةِ قَبْلَ القِسْمَةِ. (١)

(١) أَنْظَرِ: «المِنْهَاجُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الحَجَّاجِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٠٣).

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِمِينُ رحمته فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ١٤): (وَالشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ، قَوْلُهُ عليه: (لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ)، وَالطُّهُورُ يَكُونُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَمِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَنَفْيُ الْقَبُولِ هُنَا: نَفْيٌ لِأَجْزَاءِ، وَالصَّحَّةِ، فَلَا تَصِحُّ، وَلَا تُجْزَى صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ). اهـ

(٣) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي عَنِ النَّبِيِّ صلى قَالَ: (لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٥)، وَ(٦٩٥٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٢٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٦٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٧٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠٨ وَ ٣١٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ١٩٩)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (١١)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِيِّ» (ج ١ ص ٤٠٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ١ ص ٢٩)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ١٨ وَ ١٣٧)، وَ(ج ٣ ص ٢٧)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُسْتَقْبَلِ» (٦٦)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٣٢٨)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ١٨٤)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ١ ص ٤٣٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١ ص ١٨٠)، وَ(ج ١٩ ص ٢٧٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١١٧ وَ ١٦٠ وَ ٢٢٩)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ١٣٩)، وَالْعَبْدِيُّ فِي «الْجُزْءِ السَّادِسِ مِنْ أَحَادِيثِهِ» (ق / ١٣١ / ٢ / ط - الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ، إِعْدَادُ: أَهْلِ الْأَثَرِ؛ بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٤ ص ١٥٥)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤١٩

وَالْمِزِيُّ فِي «تَهْدِيَةِ الْكَمَالِ» (ج ١٨ ص ٦٢)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصِرِ النَّصِيحِ» (ج ١ ص ٢٣٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ، وَهُوَ فِي «صَحِيْفَتِهِ» (١٠٨)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ .
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ غَرِيبٌ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبُخَّارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صَحِيْحِهِ» (ج ١ ص ٤٦٩)؛ بَابُ: لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ.

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٤١٨)؛ بَابُ: الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ، وَمَا جَاءَ أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَيْضاوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تُحْفَةِ الْأَبْرَارِ» (ج ١ ص ٢١٤): (فَجَعَلَ الطَّهَارَةَ كَأَنَّهَا الشَّرْطُ كُلُّهُ، وَالشَّرْطُ: شَطْرٌ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، حَتَّى يَنْعَقَدَ صَحِيْحًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعِثْمِيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّعْلِيْقِ عَلَى صَحِيْحِ الْبُخَّارِيِّ» (ج ١ ص ٤٧٠): (فِي هَذَا الْحَدِيثِ نَفْيٌ لِلصَّحَّةِ؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ ثَبَتَ لِفَوَاتِ شَرْطٍ، وَهُوَ الطَّهَارَةُ). اهـ

* وَالطَّهَارَةُ: شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ.^(١)

* وَقَدْ تَكَلَّمْتُ مُفَصَّلًا فِي مَبَاحِثِ الْوُضُوءِ فِي كِتَابِي: «الْكُوَاكِبُ الرَّاهِرَةُ فِي

تَبْيِينِ صِفَةِ وَضُوءِ سَيِّدِ أَهْلِ الْآخِرَةِ»، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ.

(١) أَنْظَرُ: كِتَابِي: «اللَّائِلِيُّ الْمُتَنَقِّاةُ فِي مَعْرِفَةِ الشُّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ وَالْوَاجِبَاتِ فِي الصَّلَاةِ» (ص ٩).

* وَذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنَابِلَةُ، وَهُوَ قَوْلُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: إِلَى شَرْطِيَّةِ طَهَارَةِ الْبَدَنِ، وَالثُّوبِ، وَالْمَكَانِ مِنَ النَّجَاسَةِ لِمُرِيدِ الصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ لَا صِحَّةَ لِصَّلَاةٍ مِنْ تَعَمُّدِ آدَاءِهَا فِي ثَوْبٍ نَجِسٍ، أَوْ مُبَاشِرٍ لِمَكَانٍ النَّجِسِ.^(١)

قَالَ الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِي حَفِظَهُ اللَّهُ فِي «تَسْهِيلِ الْإِلْمَامِ» (ج ٢ ص ١٩٩): (اشْتَرَا طَهَارَةَ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ بِالْوُضُوءِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَالِإِغْتِسَالِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ).^(٢) اهـ

قُلْتُ: وَالْأَصْلُ فِي الطَّهَارَةِ هُوَ الْمَاءُ، فَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، أَوْ وَجَدَهُ وَلَمْ يَسْتَطِعْ اسْتِعْمَالَهُ، فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ.^(٣)

(١) وَأَنْظُرْ: «تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ بِشَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ١ ص ٩٥)، وَ«التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ» لِابْنِ الْمَوَاقِ (ج ١ ص ١٣١)، وَ«الْمَجْمُوعُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٣ ص ١٥١)، وَ«رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» لَهُ (ج ١ ص ٢٧٤)، وَ«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ بِتَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ١ ص ٨٣)، وَ«كَشَافُ الْفَنَائِعِ عَنْ مَتَنِ الْإِفْنَاعِ» لِلْبُهَيْوِيِّ (ج ١ ص ٣٣٥)، وَ«شَرْحُ مُتَمَهِّي الْإِرَادَاتِ» لَهُ (ج ١ ص ١٦٢)، وَ«مُعْنَى الْمُحْتَجِّ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِي الْأَفَاطِ الْمُنْهَاجِ» لِلشَّرْبِينِيِّ (ج ١ ص ١٨٨)، وَ«بُلْغَةُ السَّالِكِ لِأَقْرَبِ الْمَسَالِكِ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ» لِلصَّوَائِي الْمَالِكِيِّ (ج ١ ص ٢٦)، وَ«مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ بِشَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» لِلْحَطَّابِ (ج ١ ص ١٣١).

(٢) وَأَنْظُرْ: «الدَّخِيرَةُ فِي فُرُوعِ الْمَالِكِيَّةِ» لِلْقَرَّافِيِّ (ج ١ ص ٤٥٤)، وَ«زَادَ الْمُسْتَفْنِعُ فِي اخْتِصَارِ الْمُفْنِعِ» لِلْحَجَّائِيِّ (ص ٤٠)، وَ«الْكَافِي فِي فِقْهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ١ ص ١٠٧)، وَ«مَرَاقِي الْفَلَاحِ بِشَرْحِ نُورِ الْإِيضَاحِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ» لِلشَّرْبِينِيِّ (ص ٢٠٧)، وَ«الْوَسِيطُ فِي فِقْهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لِلغَزَالِيِّ (ج ١ ص ٢٤٢)، وَ«عُمْدَةُ السَّالِكِ وَعُدَّةُ النَّاسِكِ» لِابْنِ النَّفَّيْسِ (ص ٥٥)، وَ«جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ بِشَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ» لِلأَبِيِّ (ج ١ ص ٥٣)، وَ«كَنْزُ الدَّقَائِقِ» لِأَبِي الْبَرَكَاتِ النَّسْفِيِّ (ج ١ ص ١٨١).

(٣) أَنْظُرْ: «تَسْهِيلُ الْإِلْمَامِ بِفِقْهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ بُلُوغِ الْمَرَامِ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانِي (ج ٢ ص ١٩٩).

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوكَانِيُّ رحمته فِي «الدُّرِّ الْبَهِيَّةِ» (ج ١ ص ٩١): (وَيَجِبُ عَلَى
الْمُصَلِّي تَطْهِيرُ ثَوْبِهِ، وَبَدَنِهِ، وَمَكَانِهِ مِنَ النَّجَاسَةِ). اهـ



فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى شَرْطِيَّةِ الطَّهَارَةِ فِي الصَّلَاةِ.....	١١
(٣) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى شَرْطِيَّةِ الطَّهَارَةِ فِي الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ، وَالْبَدَنِ، وَالْمَكَانِ.....	٤٥

